

تحرك عاجل

يجب الإفراج عن معلم نقابي

اعتقل المعلم النقابي الإيراني إسماعيل عبيدي، الأمين العام لـ"نقابة المعلمين الإيرانيين"، في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ثم اقتُيد إلى سجن إيفين بتهران، للبدء في تنفيذ حكم بسجنه لمدة ستة أعوام. وبذلك، فإنه يُعتبر سجين رأي، استهدف لمجرد ممارسته أنشطة نقابية سلمية.

اعتقل ستة من عناصر الاستخبارات والأمن المعلم النقابي إسماعيل عبيدي، الذي يعمل مدرساً للرياضيات بمدرسة ثانوية، ويشغل منصب الأمين العام لـ"نقابة المعلمين الإيرانيين"، من منزله في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، واقتادوه إلى سجن إيفين للبدء في تنفيذ حكم بسجنه لمدة ستة أعوام. وتعلم منظمة العفو الدولية أن المسؤولين الذين قاموا باعتقاله رفضوا إظهار وثائق تثبت هويتهم، أو أمر بالاعتقال. وكان قد حُكم على إسماعيل عبيدي بالسجن لمدة ستة أعوام في فبراير/شباط 2016، بعدما أدانته الفرع 15 للمحكمة الثورية في طهران بجرائم ملفقة ضد الأمن الوطني، تضمنت "نشر دعاية مناهضة للنظام"، و"التجمهر والتآمر لارتكاب جرائم ضد الأمن الوطني". وترجع التهمتان إلى أنشطته النقابية، بما في ذلك التعامل مع الرابطة الدولية للتعليم، الذي يُعد أكبر اتحاد للنقابات في العالم، وتنظيم مظاهرات سلمية قام بها المعلمون وأعضاء "نقابة المعلمين" أمام البرلمان الإيراني، في مايو/أيار 2015، احتجاجاً على مستوى كلٍ من ميزانية التعليم والأجور في القطاع، الذي اعتبروه منخفضاً، وسجن المعلمين النقابيين. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2016، أُيد الحكم ضده في الاستئناف.

يُنذكر أن عناصر الحرس الثوري قد اعتقلت إسماعيل عبيدي، بدايةً، في 27 يونيو/حزيران 2015، عقب محاولته الحصول على تأشيرة دخول إلى كندا لحضور "المؤتمر العالمي السابع لاتحاد التعليم الدولي" في أوتاوا في يوليو/تموز 2015. واحتُجز داخل الحبس الانفرادي لمدة 40 يوماً بالقسم 2 أ من سجن إيفين، الذي يديره الحرس الثوري، ثم نُقل إلى القسمين 7 و8، حيثما احتُجز إلى جانب سجناء أُدينوا بجرائم عادية، لمدة عشرة أشهر، في ظروف سيئة؛ ثم أُفرج عنه بكفالة في 14 مايو/أيار 2016، وذلك بعد 14 يوماً من إضرابه عن الطعام، احتجاجاً على سجنه هو وغيره من النقابيين والمعلمين بتهم زائفة تتعلق

بالأمن الوطني؛ وعلى قمع التجمعات والإضرابات التي يقوم بها النقابيون، ومنع أي فعاليات تُنظم، بصورة مستقلة للاحتفال باليوم الدولي للعمال أو اليوم العالمي للمعلمين؛ واستمرار تلقي أجور دون مستوى خط الفقر. ويقول إسماعيل عبيدي، في رسالة مفتوحة في إبريل/نيسان 2016، كتبها من داخل السجن، ما يلي: "بالاطلاع على الأدلة المستخدمة في إصدار الحكم [بحقي]، يمكن القول إن أي جهود للارتقاء بحياة المعلمين والعمال في إيران وسبل معيشتهم، تُعتبر أفعالاً مناهضة للأمن الوطني." يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو الفارسية أو العربية أو الفرنسية أو الإسبانية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإيرانية إلى الإفراج عن إسماعيل عبيدي فوراً وبدون شروط، حيث أنه سجين رأي، لم يُحتجز إلا بسبب أنشطته النقابية السلمية؛
- دعوة السلطات إلى إجراء التحقيقات بشأن إيداعه لفترة طويلة داخل الحبس الانفرادي، الأمر الذي ينتهك الحظر المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة، وإلى محاسبة من يُشتبه بمسؤوليته عن ذلك، في محاكمة عادلة؛
- دعوة السلطات إلى احترام وحماية حق كل فرد في تشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختار منها، الذي يكفله "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، واللذان صدقت على كليهما إيران.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 24 يناير/كانون الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران

آية الله سيد علي خامنئي

رئيس السلطة القضائية

آية الله صادق لاريجاني

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

وزير التعليم

فخر الدين أحمددي دانش آشتياني

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. وفي حال عدم وجود أي سفارة إيرانية ببلادكم، يُرجى إرسال الرسالة عبر البريد إلى بعثة جمهورية إيران الإسلامية

الدائمة لدى الأمم المتحدة على عنوان: **The Permanent Mission of the Islamic Republic**

of Iran to the United Nations, 622 Third Avenue, 34th Floor, New York, NY

10017, USA ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم: UA 171/15. لمزيد من المعلومات، انظر:

www.amnesty.org/ar/documents/mde13/3843/2016/en/

تحرك عاجل

يجب الإفراج عن معلم نقابي

معلومات إضافية

يُذكر أن المحاكمة التي انتهت بإدانة إسماعيل عبيدي قد انتهكت المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛ فلم يُتاح له الاستعانة بمحامٍ من اختياره، طوال كامل مرحلة التحقيق، كما لم يُسمح لمحاميه الحصول على ملف المحكمة أو الاطلاع عليه، قبل المحاكمة. وكان قد اعتُقل إسماعيل عبيدي، في بادئ الأمر، في 27 يونيو/حزيران 2015، وذلك بعد أن توجه إلى مكتب الادعاء العام بسجن إيفين، للاستفسار بشأن حظر السفر المفروض عليه، حيث مُنع من السفر إلى أرمينيا للتقدم بطلب تأشيرة دخول إلى كندا لحضور "المؤتمر العالمي السابع لاتحاد التعليم الدولي" في أوتاوا، في يوليو/تموز 2015. وفي 22 يوليو/تموز 2015، حاول الآلاف من المعلمين التجمع أمام البرلمان للاحتجاج على المضايقات والانتهاكات التي يتعرض لها المعلمون النقابيون، وللمطالبة بالإفراج عن إسماعيل عبيدي، غير أن قوات الأمن المرابطة حول البرلمان منذ الصباح الباكر قامت بفض التجمع، واعتقلت عشرات المعلمين المحتجين، بيد أنهم أُفرج عنهم في وقتٍ لاحق، حسبما أفاد بيان وزارة التعليم الإيرانية في 27 يوليو/تموز 2015.

وكان مسؤولو الاستخبارات قد استدعوا إسماعيل عبيدي بصورة متكررة لاستجوابه، قبل اعتقاله، ومارسوا عليه ضغوطاً كي يستقيل من منصب الأمين العام لـ"نقابة المعلمين الإيرانيين". وحذره مسؤولو الاستخبارات، في أثناء جلسات الاستجواب، من التعامل مع التنظيمات النقابية، خارج إيران، كالرابطة الدولية للتعليم، وقالوا إن المشاركة في اجتماعاتها الدولية "خطأ أحمر". وفي 3 مايو/أيار 2015، استدعى مسؤولو الاستخبارات إسماعيل عبيدي مجدداً، وهددوه بتفعيل حكم بالسجن لمدة عشرة أعوام، كان صادراً بحقه في 2011، على خلفية أنشطته النقابية السلمية، ثم أُوقف تنفيذه؛ ما لم يعلن في بيانٍ رسمي على فيسبوك استقالته من منصبه في "نقابة المعلمين الإيرانيين"، وعدم مشاركته في الاحتجاج المقرر تنظيمه في شتى أنحاء البلاد بعد أربعة أيام. وتعلم منظمة العفو الدولية أنه قد أُصدر البيان تحت وطأة

الضغط، إلا أن النقابة لم تقبل استقالته. ونُظِم الاحتجاج أيضًا كما كان مُخطّطًا له، حيث تجمع آلاف المعلمين أمام البرلمان في طهران وأمام مكاتب وزارة التعليم في مختلف المدن.

وحرّى بالذکر أن المادة 22 (1) من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" تنص على ما يلي: "لكل فرد الحق في حرية المشاركة مع الآخرين، بما في ذلك تشكيل النقابات العامة والانضمام إليها لحماية مصالحه." كما تكفل المادة 8 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" كلاً من "حق كل فرد في تشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختار منها؛" و"حق النقابات في العمل بحرية دون أن تخضع لأي قيود سوى ما يُنص عليه في القانون مما يكون ضرورياً في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن الوطني، أو النظام العام، أو من أجل حماية حقوق الآخرين وحياتهم."

ويساور منظمة العفو الدولية بواعث القلق البالغ إزاء الحالة المأساوية للمدافعين عن حقوق الإنسان في إيران، ومن بينهم النقابيين؛ فقد كثفت السلطات الإيرانية حملتها القمعية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وتضمن ذلك وضعهم تحت المراقبة، وتخويفهم، واعتقالهم واحتجازهم تعسفياً، وإصدار أحكامٍ مشددة بسجنهم بشكلٍ متزايد. فيسلط "إعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان" الضوء على ضرورة التزام الدول بتهيئة الظروف في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وتقديم الضمانات القانونية واتخاذ التدابير التشريعية والإدارية كذلك، لكفالة تمتع جميع الأشخاص الخاضعين لولايتها بحقوقهم وحياتهم، ومن بين ذلك الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان؛ ويقع على عاتق الدول التزام بعدم التدخل أو العرقلة أو الانتهاك للحق في الدفاع عن حقوق الإنسان، وبحمية هذا الحق من تدخل الآخرين فيه أو عرقلتهم له أو انتهاكه، سواء كانوا من ممثلي الدولة أو غيرهم. كما يقع على عاتق الدول المسؤولية تجاه اتخاذ التدابير اللازمة لحماية كل فرد من التعرض لأي من أعمال العنف أو التهديدات أو أعمال الانتقام، أو أي إجراء تعسفي يُتخذ كنتيجة لممارسة الأفراد المشروعة لحقهم في الدفاع عن حقوق الإنسان.

ويذكر أن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب قد عرّف الحبس الانفرادي المطول بأنه أي فترة من الحبس الانفرادي تجاوز 15 يوماً، كما أنه يرقى إلى أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة.

الاسم: إسماعيل عبيدي

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 171/15 رقم الوثيقة: MDE 13/5332/2016 إيران بتاريخ: 13 ديسمبر/كانون الأول 2016